المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

تدخل

مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

برسم السنة المالية 2018

الأربعاء

06 دجنبر 2017

www.ouammou.net

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

منسق مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

في مناقشة القطاعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة

المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

برسم السنة المالية 2018

السيد الوزير المنتدب،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2018 نقدم ورقة حول العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني.

لا يخفى ما للمبادرة التشريعية من أهمية في تنظيم واستقرار الحياة العامة في المجتمع بشكل عام. كما لا يمكن إنكار ما لممثلي الأمة من دور خاص في حسن أداء هذه العملية على الشكل الأمثل والأكمل، بهدف تطوير البنى الاجتماعية وتحديثها عبر النصوص التنظيمية والقانونية، حتى بات معيار رقي الدولة وتقدمها متوقفا على مدى ملامستها أو مقاربتها لما يسمى دولة المؤسسات والقانون.

كما لا يخفى الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في البناء الديمقراطي.

ولا بد من الإقرار بأن المهام التواصلية أساسية في عمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ومع المجتمع المدني

إعداد مشروع الميزانية الفرعية :

إن إعداد مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2018 للوزارة يندرج في سياق:

- **تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، حيث أكد جلالته على أن " ... المرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقاتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية وتحسين الخدمات التي تقدمها (...)؛**

- **تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتمتيع المجتمع المدني بالأدوار الدستورية الجديدة؛**

- **تنزيل مضامين البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021؛**

- **تم إعداد هذا المشروع ضمن إطار مشروع نجاعة الأداء، والتي ارتكزت عليه الوزارة في إعداد وتحضير توجهات وبرنامج عملها برسم السنة المالية 2018.**

الرؤية العامة

لقد قدمت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان استراتيجيتها القطاعية (2012-2017) التي تعتمد في رؤيتها العامة على ثلاث عناصر:

- **تحقيق تعاون منتج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية**
- **دعم أسس مجتمع مدني حر، مستقل، تعددي، فعال، وذو مصداقية**
- **بناء خطة تواصلية حكومية فعالة ومؤثرة في الرأي العام**

مع التأكيد على أربع أهداف استراتيجية أساسية:

1-**المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للسلطة التشريعية** وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية؛ من خلال تجويد التعاون في المجالين التشريعي والرقابي ومضاعفة آليات التنسيق، وتقوية المبادرات التشريعية البرلمانية

2-**تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات** وتقوية أنظمة تمويلها؛من خلال وتقوية الحكامة وتنمية التمويل وتدعيم شفافية الولوج إليه وتكافؤ فرص استحقاقه وإصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية للجمعيات

3-**إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام**؛ من خلال بناء خطة تواصلية حكومية استباقية وناجعة ترافع عن الأداء الحكومي

4-**تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد**، من خلال تحديث الإدارة والعمل على الرفع من المردودية ونجاعة الأداء وإرساء آليات الشفافية والحكامة .

فالبرلمان مدعو كذلك إلى قيادة العمل التشريعي وفق ما ينص عليه الدستور، وإلى الانصات أكثر لنبض المجتمع، من أجل البحث عن الاختيارات الأساسية وإنتاج تشريعي يرقى إلى مستوى الطموحات

إن البرلمان مدعو إلى فتح قنوات الحوار وإقامة علاقات تعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية ومع مؤسسات المجتمع المدني ومع مراكز البحث ومؤسسات الحكامة ومع الفئات المجتمعية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين

كما أن للبرلمان دور في تنظيم الحوار وفرص اللقاء حول مختلف الموضوعات المهمة في مجال التشريع والتواصل ... والتي قد تكون مصدرا مفيدا للمعلومات لتحقيق الأهداف التي حددها أعضاء البرلمان.

العلاقة مع المجتمع المدني

إن التحولات الكبرى في المسار الديمقراطي تفرض تعزيز العلاقة التفاعلية بين المؤسسة التشريعية ومكونات المجتمع المدني وإيجاد الآليات البناءة لعملية التعزيز وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة.

فأهمية المجتمع المدني أكيدة في عملية التطور الديمقراطي من خلال الدينامية التشاركية والمشاركة المدنية في صياغة السياسات العامة وسن التشريعات.

لذا فإن تطوير العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان ومأسستها أصبحت ذات أهمية قصوى من أجل النهوض بإصلاح سياسي متكامل وتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد أصبحت دلائل العمل البرلماني، تقدم بشكل معياري، علاقة المؤسسة التشريعية بالمجتمع المدني ضمن مؤشرات الحكامة الجيدة في الأداء البرلماني، وتصنف تواصل المجتمع المدني والبرلمان، وإمكانية مساهمة هيئات وممثلي المجتمع المدني في العمل البرلماني (التشريع، المراقبة، تقييم السياسات العمومية) كأحد المؤشرات الحاسمة والأساسية في تقييم أهمية الوظيفة البرلمانية.

الاستثمار في المستقبل

إن الاستثمار في المستقبل، يقتضي التعاون المثمر بين البرلمان والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان من أجل " إنشاء وحدة استشارية " تؤمن الدعم التقني والمهني الموضوعي للجن البرلمانية بغية أداء دورها بفاعلية، فضلا عن السعي إلى وضع برنامج تعزيز تنمية الموارد البشرية .

وبما أن الشباب المغربي من 15 إلى 25 سنة يمثل ما يقارب خمس سكان المغرب (حوالي 6 مليون مواطن) ، فمن الطبيعي أن تحظى فئة الشباب بأهمية قصوى لدى المؤسسة التشريعية ... ويمكن الاسترشاد بتجارب بعض الدول (فنلندا – اسرائيل) التي أحدثت "لجنة أجيال المستقبل" والتي تستهدف إدراج بعد مستقبلي في التشريعات الوطنية. وذلك عن طريق إبداء الآراء ورفع تقارير عن التطورات وعن الخيارات طويلة الأمد وتقديم التوصيات إزاء التشريعات التي تهم أجيال المستقبل.

وهذه التدابير والإجراءات يمكنها إلزام المؤسسة التشريعية أثناء أداء مهامها التشريعية المعتادة بأن تلقي نظرة نحو المستقبل، ووضع تحديات ومقاربة إشكاليات تنظيمية ذات بعد طويل الأمد ومقاربة القيم التي تستند إليها... ومن ضمنها : تقنيات الهندسة الجينية والوراثية، المشكلات البيئية الكبرى، آثار التنمية الاقتصادية ، تطور سوق الشغل مستقبلا، مجتمع المعلومات وتقييم التكنولوجيا، مدن المستقبل، تطور القيم المجتمعية، ...

إن من السمات المميزة للمجتمعات الحية، توفرها على مؤسسات تشريعية مسايرة لتطورات العصر ومنصتة لنبض المجتمعات ومتفاعلة مع محيطها، من خلال مواصلة الإصلاح بدينامية وإصرار ، لأن البرلمان هو حامي الديمقراطية والساهر على مسارها الصحيح.

وعلى البرلمان أن يبادر ، ولا يكتفي بالاستجابة لمبادرات تقدمها له الحكومات، دون عناء كبير منه... من خلال مواكبة التحولات الكبرى، والرقي بالنصوص القانونية وجعلها تستجيب أكثر للحاجيات الأساسية للمواطنين (الأمن – التشغيل – محاربة البطالة..)

إن البرلمان، ومعه الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، مدعو إلى الانفتاح أكثر على كافة قضايا المجتمع، وعقلنة أداءه، واعتماد قراءة ذكية لحاجياته.

وبهذا تكون المؤسسة التشريعية مطالبة بأن تكون فعالة وفاعلة وأكثر إنتاجية لقوانين نوعية، تعبد الطريق نحو تعميق إصلاح منظومتها والارتقاء بها إلى مستوى أفضل، لتكون مقدمة وقدوة نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي الاقتصادي المنشود.

فالبرلمان الديمقراطي يتميز بخمس سمات أساسية : وهي أن يكون البرلمان ممثلا لفئات الشعب ، وشفافا، وسهل التواصل مع محيطه، وخاضعا للمسائلة، وفعالا .

وحسبنا أن يكون عمل المؤسسة التشريعية بجانب أداء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ميالا نحو هذا الاتجاه .